

Distr.: General
5 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البنود ١٩ (د) و (هـ) و (و)

من جدول لأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: حماية المناخ

العالمي لمنفعة الأجيال البشرية

الحالية والمقبلة

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من
الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

اتفاقية التنوع البيولوجي

تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة

مذكرة من الأمين العام

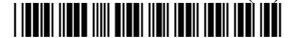
يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقارير المقدمة من أمانات اتفاقية
الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان
التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية التنوع البيولوجي.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

090913 050913 13-41777 (A)



أولاً - تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في الدوحة، في عام ٢٠١٢

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢١٠، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين عن أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية. ويقدم هذا التقرير استجابة لتلك الدعوة.

ألف - نتائج الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية ونتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف بوصفها اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

٢ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدوحة، في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتضمن الدورات التالية:

- (أ) الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية؛
- (ب) الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو؛
- (ج) الدورة السابعة والثلاثين للهيئة الفرعية للتنفيذ؛
- (د) الدورة السابعة والثلاثين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية؛
- (هـ) الجزء الثاني من الدورة السابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية لأطراف المدرجة في المرفق الأول. بموجب بروتوكول كيوتو؛
- (و) الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل. بموجب الاتفاقية؛
- (ز) الجزء الثاني من الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز.

٣ - وشهد مؤتمر الدوحة مشاركة رفيعة المستوى وحضره ٣٠٠ ٤ وفد حكومي و ٣٩٠٠ مراقب و ٦٨٠ ممثلاً من ممثلي وسائط الإعلام. واتخذ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ٢٦ قراراً واتخذ مؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو ١٣ قراراً. وترد النتائج الرئيسية للمؤتمر في بوابة مؤتمر الدوحة لتغير المناخ على النحو التالي:

- (أ) اعتماد تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو بإعادة تأكيد فترة الالتزام الثانية؛

(ب) الاتفاق على خطة عمل لاعتماد اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥، وفقاً للمقررين 1/CP.17 و 2/CP.18؛

(ج) الخطة المتفق عليها لاستكشاف خيارات ترمي إلى الارتقاء بالطموح اللازم لسد فجوة الطموحات في مجال إجراءات التخفيف لفترة ما قبل عام ٢٠٢٠؛

(د) الاتفاق على كيفية مواصلة التركيز السياسي على تعبئة الأموال اللازمة لتمويل قضايا المناخ وإنجاز الترتيبات اللازمة لتفعيل الهيئات المنشأة في مؤتمر كانكون وديربان التي ستدعم اتخاذ بلدان نامية المزيد من الإجراءات؛

(هـ) الاتفاق على اتباع نهج يرمي إلى معالجة الخسارة والضرر المرافق لآثار تغير المناخ، بما في ذلك اتخاذ مقرر بوضع الترتيبات المؤسسية اللازمة في المؤتمر القادم.

٤ - وانتهت المفاوضات حول فترة التزام ثانية بروتوكول كيوتو، والتي بدأت في مونتريال في عام ٢٠٠٥، باعتماد تعديل الدوحة، الذي استتبع أيضاً اختتام أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وفي الوقت نفسه، اختتم العمل الذي بدأ في بالي في عام ٢٠٠٨ بالاتفاق على إنهاء أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية. وقد حولت الأطراف الآن تركيزها نحو تعزيز الجهود الجارية لتنفيذ ما سبق التوصل إليه من نتائج وإجراء مفاوضات في إطار الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز للتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ في عام ٢٠١٥.

باء - الجزء الرفيع المستوى

٥ - افتتح رئيس مؤتمر الأطراف ورئيس الهيئة القطرية للرقابة الإدارية والشفافية الجزء المشترك الرفيع المستوى للدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، وسبق الافتتاح حفل ترحيب حضره أمير قطر والأمين العام ورئيس الجمعية العامة وغيرهم من كبار الشخصيات.

٦ - وأدى كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة بيان سلما فيه بالتحديات التي يطرحها تغير المناخ وأكدوا على ضرورة إحراز تقدم والمضي قدماً بشأن القضايا الرئيسية. وحث الأمين العام الأطراف على العمل بروح من التوافق، والحفاظ على الزخم اللازم للتغيير الذي تولد منذ مؤتمر بالي لتغير المناخ وإنجاز قضايا رئيسية مثل اعتماد فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، وإحراز تقدم بشأن التمويل في الأجل الطويل، وبشأن ترسيخ

المؤسسات التي تم تأسيسها في كانكون وديربان، والتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز نحو التوصل إلى صك عالمي ملزم قانوناً.

٧ - وفي الجزء الرفيع المستوى، أدلى ١٥٦ طرفاً ببيانات، سبعة منها أدلى بها رؤساء دول أو حكومات، وخمسة بيانات أدلى بها نواب رؤساء أو نواب لرؤساء الوزراء، و ٩٩ بياناً أدلى بها وزراء، و ٤٥ بياناً أدلى بها ممثلون للأحزاب. وبالإضافة إلى ذلك، أدلت دولتان مراقبتان ببياناتين.

جيم - نتائج الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية

٨ - في الدوحة، وافق مؤتمر الأطراف على خطة عمل للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز في وقت يسعى فيه لوضع اتفاق قانوني شامل يغطي جميع البلدان ومن المقرر أن يُعتمد بحلول عام ٢٠١٥ وأن يبدأ نفاذه اعتباراً من عام ٢٠٢٠. وتحدد خطة العمل الإجراءات اللازمة للعام المقبل والجدول الزمني المتعلق بعناصر مشروع نص تفاوضي سيتاح بحلول نهاية عام ٢٠١٤ على الأكثر، وذلك بهدف توفير نص تفاوضي قبل أيار/مايو ٢٠١٥. كما رحب المؤتمر بما أعلنه الأمين العام من اعترامه، بالتشاور مع دول أعضاء، الدعوة إلى عقد اجتماع لقادة العالم في عام ٢٠١٤ لشحذ الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق نهائي في عام ٢٠١٥.

٩ - ووافقت أيضاً الأطراف على تحديد وبحث الخيارات المتعلقة بطائفة من الإجراءات التي من شأنها سد فجوة الطموحات المنشودة لفترة ما قبل عام ٢٠٢٠، بغرض تحديد أنشطة إضافية لخطة عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز في عام ٢٠١٤، مما يكفل بذل أقصى قدر ممكن من الجهود الرامية للتخفيف بموجب الاتفاقية.

١٠ - واعتمد مؤتمر الأطراف المقرر 1/CP.18، الذي يشكل مع مقررات اتخذها مؤتمر الأطراف في دورتيه السادسة عشرة والسابعة عشرة النتائج المتفق عليها عملاً بخطة عمل بالي. وأصبح العمل في سياق النتائج المتفق عليها في مرحلته التنفيذية الآن في إطار الهيئات ذات الصلة التي تأسست بموجب الاتفاقية، واتخذ في مؤتمر الدوحة عدد من المقررات عملاً بالتنفيذ التام لنتائج خطة عمل بالي المتفق عليها.

١١ - وأطلقت في الدوحة عملية الاستعراض الأول لمدى كفاية الهدف المتعلق بارتفاع درجة حرارة العالم في الأجل الطويل، وبدأت العملية في عام ٢٠١٣، حيث عقدت حلقة عمل هدفها زيادة فهم المعرفة العلمية القائمة حالياً وإمكانية الاستفادة منها في سياق الاستعراض. ومن المقرر أن تحتتم عملية الاستعراض في عام ٢٠١٥. وقد اتفقت الأطراف

على مواصلة تحديد نطاق الاستعراض ووضع طرائقه، بما في ذلك كيفية النظر في المدخلات الرئيسية مثل تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

١٢ - وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في اتخاذ مقرر بشأن النهج المتبعة لتعويض الخسارة والضرر المواكبين لآثار تغير المناخ في بلدان نامية معرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ. وقرر المؤتمر أن يضع، في دورته التاسعة عشرة، ترتيبات مؤسسية، من قبيل تشكيل آلية دولية، لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ في بلدان نامية تتعرض بوجه خاص للآثار السلبية لتغير المناخ.

١٣ - وجرى في الدوحة تمديد برنامج العمل بشأن التمويل الطويل الأجل لمدة عام واحد بهدف إغناء الأطراف المتقدمة النمو بالمعلومات في إطار ما تبذله من مساع لتحديد السبل الرامية إلى تعبئة الموارد لزيادة تمويل قضايا المناخ بحيث تصل إلى ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠. وطلب كذلك مؤتمر الأطراف إلى اللجنة الدائمة أن تدعم تنفيذ برنامج العمل بتوفير إسهامات من الخبراء.

١٤ - وقرر مؤتمر الأطراف أن يغير اسم اللجنة الدائمة إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، واعتمد تشكيلها المنقح وطرائق عملها ووافق على برنامج عملها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. كما أحاط المؤتمر علماً مع التقدير بتقرير اللجنة الدائمة عن نتائج اجتماعاتها في عام ٢٠١٢ وبتوصياتها بشأن التوجيهات المقدمة إلى الكيانات التنفيذية للآلية المالية للاتفاقية.

١٥ - وأيد مؤتمر الأطراف المقرر الذي اتخذته مجلس صندوق المناخ الأخضر بتوافق الآراء لاختيار جمهورية كوريا بلداً مضيفاً للصندوق. وطلب المؤتمر إلى مجلس صندوق المناخ الأخضر وجمهورية كوريا أن يبرما على وجه السرعة الترتيبات القانونية والإدارية لاستضافة الصندوق. ومن المتوقع أن يبدأ الصندوق أعماله في سونغدو، بكوريا الجنوبية، في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ وأن يشرع في تنفيذ أنشطته في عام ٢٠١٤. وطلب المؤتمر أيضاً إلى اللجنة الدائمة ومجلس صندوق المناخ الأخضر وضع ترتيبات بين مؤتمر الأطراف وصندوق المناخ الأخضر. وأقرت الأحكام ذات الصلة الواردة في المقرر 3/CP.17 وفي الصك الإداري الناظم لصندوق المناخ الأخضر بوصفها الأساس لضمان أن يكون الصندوق مسؤولاً أمام مؤتمر الأطراف وأن يعمل بموجب توجيهاته. وسيقدم المؤتمر التوجيهات الأولية لصندوق المناخ الأخضر في دورته التاسعة عشرة.

١٦ - وفي الدوحة، قرر المؤتمر الشروع في الاستعراض الخامس للآلية المالية للاتفاقية، وطلب إلى اللجنة الدائمة أن تواصل تعديل المبادئ التوجيهية لاستعراض الآلية المالية، وأن

تضع مشروعاً مستكملاً للمبادئ التوجيهية للنظر فيه واعتماده، وذلك بهدف إنجاز الاستعراض الخامس للآلية المالية لينظر فيها مؤتمر الأطراف أثناء دورته العشرين.

١٧ - وفي إطار التوجيهات الصادرة عن مؤتمر الأطراف إلى مرفق البيئة العالمية، طلب المؤتمر إلى المرفق أن:

(أ) يوفر الدعم للأطراف التي لا يشملها المرفق الأول للاتفاقية ("الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول") كي تعد تقاريرها المستكملة لفترة السنتين؛

(ب) يوفر الأموال اللازمة للدعم التقني للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول كي تعد هذه التقارير؛

(ج) ينظر في كيفية تنفيذ أنشطة لإعداد خطة التكيف الوطنية للأطراف المهتمة من البلدان النامية التي ليست أطرافاً من أقل البلدان نمواً، وذلك من خلال الصندوق الخاص بتغير المناخ.

١٨ - وبدأت لجنة التكيف أعمالها وقدمت تقريراً إلى مؤتمر الأطراف. ووافق مؤتمر الدوحة على مشروع خطة عمل مدتها ثلاث سنوات للجنة التكيف، وأقر مشروع نظامها الداخلي، مع تزويدها بالتوجيهات اللازمة لتقديم إسهامات هامة في تنفيذ خطة عمل بالي.

١٩ - ومن خلال التأكيد من جديد على أهمية الحاجة إلى تناول مسألة تخطيط التكيف في السياق الأعم لوضع خطط التنمية المستدامة، أسدى المؤتمر المشورة إلى مرفق البيئة العالمية لتمكينه من تنفيذ أنشطة ترمي إلى قيام الأطراف من أقل البلدان نمواً بإعداد خطط تكيف وطنية، وذلك باتباع سبل منها توفير التمويل من الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً. وسيجري إعداد تقييم للتقدم المحرز في هذا الصدد وينظر فيه أثناء الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

٢٠ - وقدمت اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا إلى المؤتمر المعقود في الدوحة تقريراً عن أنشطتها وأدائها، بما في ذلك مشاوراتها مع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة بشأن السبل الرامية إلى التشجيع على إيجاد بيئات تمكينية وتخطي الحواجز التي تعوق تطوير التكنولوجيا ونقلها، وعلى وضع خرائط طرق نقل التكنولوجيا وخطط عمل لتنفيذها. وأحاط مؤتمر الأطراف علماً مع التقدير بالرسائل الهامة للجنة عن البيئات التمكينية لتطوير التكنولوجيا ونقلها والحواجز التي تعترضها، ونوه بأن اللجنة تواصل العمل بشأن هذه المسائل، وكذلك بشأن خرائط طرق التكنولوجيا وتقييمات احتياجات التكنولوجيا.

٢١ - وقد تمثل التقدم الكبير المحرز لاستكمال الترتيبات المؤسسية لنقل التكنولوجيا إلى بلدان نامية في إنجاز عملية اختيار البلد المضيف لمركز تكنولوجيا المناخ. ووقع اختيار مؤتمر الدوحة على مجموعة من المؤسسات الشريكة، كان في طليعتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لاستضافة مركز تكنولوجيا المناخ لفترة أولية مدتها خمس سنوات، وأنشأ المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وبذلك أصبحت الآلية التكنولوجية المنشأة بموجب الاتفاقية أقرب إلى طور التشغيل الكامل.

٢٢ - واعتمد المؤتمر برنامج عمل الدوحة بشأن المادة ٦ من الاتفاقية، إدراكاً منه لأهمية تطوير التعليم والتدريب والمهارات لجميع الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل. وطلب المؤتمر أيضاً إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنظم كل عام حواراً أثناء انعقاد الدورة لتبادل الخبرات والأفكار وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن تنفيذ برنامج العمل.

٢٣ - وأقر أيضاً بأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تتلقى الدعم حالياً هي بلدان في حاجة إلى مواصلة بناء القدرات، وذلك لأسباب منها على الأخص تنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية. وعلاوة على ذلك، فقد أقر بأن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لم تكن متلقية للمساعدة فحسب، إنما بدأت أيضاً بنقل خبراتها ومعارفها ودروسها المستفادة بشأن بناء القدرات إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٢٤ - وأصدر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية مقرراً يقضي بتعزيز التوازن بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة في الوفود والهيئات المشكّلة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، وذلك باتباع إجراء لرصد التقدم المحرز كل سنة، وقرر أن يضيف مسألة التوازن بين الجنسين وتغير المناخ بنداً دائماً مدرجاً في جدول أعمال دورة مؤتمر الأطراف.

٢٥ - وقدمت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية تعهداً إلى المؤتمر بأن تمضي هذه المجموعة من الأطراف قدماً في إجراءاتها وخططها الحالية الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعود بفوائد مشتركة تأتي في شكل تخفيض للانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ واتخاذ التدابير لمواجهةتها. وقرر مؤتمر الأطراف أن يدمج هذه التعهدات بتعهدات أخرى بالتخفيف أعلنتها أطراف من البلدان النامية.

دال - نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

٢٦ - كان اعتماد تعديل الدوحة على بروتوكول كيوتو أهم النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. ومن خلال تعديل الدوحة، أعيد تأكيد فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو لتبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وبموجب تعديل الدوحة، اعتمد ٣٧ بلداً (جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى أستراليا وأوكرانيا وأيسلندا وبيلاروس وسويسرا وكازاخستان وكرواتيا وليختنشتاين وموناكو والنرويج) أهدافاً ملزمة قانوناً فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات حيث حققت بشكل جماعي مستوى يبلغ ١٨ في المائة أقل من خطوط الأساس لعام ١٩٩٠ (بالمقارنة بالتخفيض البالغ ٥ في المائة في فترة الالتزام الأولى). وبالإضافة إلى ذلك، تستند أهداف الأطراف بموجب فترة الالتزام الثانية في إطار بروتوكول كيوتو إلى قواعد محاسبية صارمة. وقد وافق مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف على التوجيه المتصل بالتقرير بغية تيسير حساب المبالغ المخصصة لكل طرف مع التزام مقدّر كميّاً بالحد من الانبعاثات وخفضها لفترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو.

٢٧ - واتفقت الأطراف أيضاً على استعراض التزاماتها بالحد من الانبعاثات في موعد أقصاه عام ٢٠١٤، وذلك بهدف زيادة مستويات طموحها. وفي ظل تأمين تعديل الدوحة للتمكين من فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، ستواصل آلية التنمية النظيفة عملها بصورة عادية. وفي إطار استمرارية عمل الآلية، قرر المؤتمر إتاحة إمكانية تعامل البلدان التي تشارك في فترة الالتزام الثانية مع الآلية.

٢٨ - وفي الدوحة، أصدر عدد من الأطراف، تشمل أستراليا والاتحاد الأوروبي واليابان وليختنشتاين وموناكو والنرويج وسويسرا، إعلانات سياسية، أدرجت في المرفق الثاني للمقرر المتعلق بتعديل بروتوكول كيوتو، تتعهد فيها بعدم شراء وحدات كميات مخصصة لفترة الالتزام الأولى من بروتوكول كيوتو خلال فترة الالتزام الثانية من البروتوكول.

٢٩ - وقدم مجلس صندوق التكيف تقريره إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، الذي أشار إلى اعتماد ١٤ كيانا منفذاً على الصعيد الوطني التي يمكنها الحصول بصورة مباشرة على موارد من صندوق التكيف. وقرر المؤتمر أن يبحث، في دورته التاسعة، الوسائل الكفيلة بتعزيز الاستدامة والكفاءة والقدرة على التنبؤ بموارد الصندوق، بما في ذلك إمكانية تنويع مصادر إيرادات الصندوق.

٣٠ - واتخذ أيضا مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو مقررًا بشأن الاستعراض الأولي لصندوق التكيف. وقرر المؤتمر، في الاستعراض الأولي، أن يمدد حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥ الترتيبات المؤسسية المؤقتة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) بوصفه الوصي على صندوق التكيف. وقرر المؤتمر أيضا توسيع نطاق الترتيبات المؤسسية المؤقتة لأمانة مجلس صندوق التكيف حتى اكتمال الاستعراض الثاني لصندوق التكيف في عام ٢٠١٤.

٣١ - وقدم مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو المزيد من التوجيهات بشأن آلية التنمية النظيفة. وشملت هذه التوجيهات التوجيه العام واستعراضا للطرائق والإجراءات المتعلقة بالآلية والحكم الرشيد وتحديد خط الأساس ومنهجيات الرصد والإضافة، وتسجيل أنشطة المشاريع المتعلقة بالآلية، وإصدار تخفيضات معتمدة للانبعاثات، والتوزيع الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٢ - وكما هو الحال في السنوات السابقة، قدم المؤتمر التوجيه أيضا فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٦ من بروتوكول كيوتو، بما في ذلك التوجيه العام والتوجيهات بشأن الحوكمة والموارد اللازمة للعمل بشأن التنفيذ المشترك.

هاء - الاستنتاجات والتوصيات

٣٣ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) تحيط علما بتقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالصيغة التي أحالها الأمين العام؛

(ب) تحيط علما بنتائج الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، اللذين استضافتهما حكومة قطر في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

(ج) تحث على التصديق على فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو من جانب جميع الأطراف في بروتوكول كيوتو؛

(د) تتعهد بتقديم الدعم لعملية التفاوض في إطار منهاج ديربان للعمل المعزز من أجل التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥؛

(هـ) تدعو الأمين التنفيذي إلى مواصلة تقديم تقارير إليها عن أعمال المؤتمر.

ثانياً - تقرير عن تنفيذ القرار ٢١١/٦٧ وعن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

ألف - معلومات أساسية

٣٤ - في القرار ٢١١/٦٧، أشارت الجمعية العامة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦)، الذي أكد فيها المؤتمر أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ظواهر تشكل تحديات ذات بعد عالمي وما زالت تعوق على نحو خطير التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وأعدت الجمعية العامة تأكيد تصميمها، في ذلك القرار، على اتخاذ إجراءات منسقة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، لرصد تدهور الأراضي على الصعيد العالمي وإصلاح الأراضي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة. وفي هذا الصدد، شجعت الجمعية العامة على إيلاء الاعتبار المناسب للمسائل المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثامنة والستين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وقد أولت اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المنعقدة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اهتماماً مستفيضاً للوثيقة الختامية للمؤتمر فيما يتعلق بتلك المسائل.

باء - الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا، والمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والدورة الحادية عشرة للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية

٣٥ - عقدت الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا، والدورة الثانية للمؤتمر العلمي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في بون، ألمانيا، في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٣٦ - وشملت المسائل المطروحة خلال الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة الإعداد للمؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتقدم المحرز في تنقيح مؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر (٢٠٠٨-٢٠١٨). وأحاطت الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة علماً بالتقدم

الذي أحرزه الفريق الاستشاري المخصص من الخبراء التقنيين بشأن صقل مؤشرات الأثر، وقدمت مجموعة من التعليقات لزيادة تنقيح التوصيات النهائية الصادرة عن الفريق الاستشاري، التي ستعرض على الدورة الحادية عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا. كما استعرضت الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا، للمرة الأولى، المعلومات العلمية بشأن مؤشرات الأثر المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة خلال دورة الإبلاغ والاستعراض للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وقيمت تلك المعلومات بهدف الإسهام في عمل اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية.

٣٧ - وتناول المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر موضوع "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومرونة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة". وبالإضافة إلى ممثلي الأطراف في الاتفاقية ومنظمات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، حضر المؤتمر أيضا ١٨٩ عالما. وشملت القضايا التي جرى تناولها في المؤتمر: الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛ وتكاليف وفوائد السياسات والممارسات المتبعة في معالجة تدهور الأراضي والجفاف في الأراضي الجافة؛ والقوى الدافعة وراء التغيير وزيادة القدرة على التحمل؛ وما يتصل بذلك من سياسات واستراتيجيات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

٣٨ - وعقدت الدورة الحادية عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في بون في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك عقب الاجتماعات التحضيرية لمرفقات التنفيذ الإقليمية الخمسة.

٣٩ - واستعرض الاجتماع المعلومات المتعلقة بكافة مؤشرات الأداء والأثر للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لفترة السنوات العشر، بالإضافة إلى المعلومات عن التدفقات المالية من أجل تنفيذ الاتفاقية، المقدمة من الأطراف وغيرها من الكيانات المكلفة بالإبلاغ امتثالا لاستعراض الأداء وتقييم نظام التنفيذ الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠٠٩. وقامت اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية أيضا، في دورتها الحادية عشرة، باستعراض المعلومات عن إمكانية الوصول إلى أفضل الممارسات، وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى وعملية إعداد التقارير في مجملها. ورغم وجود بعض القيود الناجمة عن عدد التقارير المقدمة، واتساق البيانات واكتمالها، نجحت اللجنة، في دورتها الحادية عشرة، في تقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف في الاتفاقية في تحقيق الأهداف التنفيذية للاستراتيجية منذ عام ٢٠٠٨، وذلك من خلال إجراء تحليل للاتجاهات مقابل مؤشرات الأداء الثمانية عشر.

٤٠ - كما استعرضت اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية، للمرة الأولى منذ اعتماد الاستراتيجية، معلومات بشأن مؤشرات الأثر ذات الصلة بالأهداف الاستراتيجية. وعلى الرغم من وجود ثغرات في البيانات، وعدم إمكانية مقارنتها، تم استخلاص المجموعة الأولى من البيانات الأساسية من التقارير الواردة من البلدان الأطراف المتأثرة بشأن الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ من الاستراتيجية. وقد سمح نطاق تغطية البيانات، على الرغم من محدوديتها، بإجراء مجموعة فرعية من التحليلات التي يتعين القيام بها، وقدمت معلومات مفيدة عن الكيفية التي يمكن بها زيادة تحسين العملية في المستقبل.

٤١ - وفي حين تركز برنامج عمل اللجنة في المقام الأول على تقييم تنفيذ الاتفاقية، فقد اشتمل على إحاطة الأطراف وإطلاعها على آخر المستجدات بشأن إدراج بنود هامة أخرى، بما في ذلك التقدم المحرز في أعمال الفريق العامل لما بين الدورات لمساعدة مؤتمر الأطراف في تقييم منتصف المدة المستقل للاستراتيجية. وستنظر الأطراف في التوصيات الواردة في التقرير الختامي للجنة أثناء التحضير للدورة الثانية عشرة للجنة وخلال المشاورات الرسمية التي ستجري فيها، وسوف تسترشد بها عملية صنع القرار في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

جيم - الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف

٤٢ - نظمت أمانة الاتفاقية، إلى جانب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، اجتماعاً رفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف، في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، في جنيف، بالتعاون مع عدد من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات الوطنية الرئيسية. وتمشيا مع الأهداف الرئيسية للاتفاقية، التي تشمل التخفيف من حدة الجفاف وتحسين أرزاق السكان المتضررين، وتعزيز إنتاجية النظم الإيكولوجية المتضررة، ركز الاجتماع على تحقيق الأهداف التالية:

(أ) إدراج تدابير استباقية للتخفيف من حدة الآثار والتخطيط وإدارة المخاطر والتوعية العامة والإشراف على الموارد باعتبارها من العناصر الأساسية للسياسات الوطنية الفعالة لمكافحة الجفاف؛

(ب) زيادة التعاون من أجل تعزيز شبكات المراقبة الوطنية والإقليمية والعالمية ونظم إيصال المعلومات من أجل تحسين فهم الجماهير والتأهب لحالات الجفاف؛

(ج) إدماج خطط التأمين الشاملة الحكومية والخاصة والاستراتيجيات المالية في خطط التأهب للجفاف؛

(د) الأخذ ببرامج شبكة الأمان للإغاثة في حالات الطوارئ من خلال مختلف الإدارات الحكومية القائمة على الإشراف السليم على الموارد الطبيعية والتدابير الرامية إلى زيادة قدرة السكان على التكيف؛

(هـ) تنسيق برامج الجفاف وإجراءات الاستجابة بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة وموجهة نحو العملاء.

٤٣ - وسعى الاجتماع أيضا على المساعدة في إيجاد المزيد من المجتمعات القادرة على التكيف مع الجفاف من خلال ما يلي: (أ) التشجيع على الأخذ بنهج موحدة إزاء أوجه الضعف وتقييم الأثر؛ (ب) تنفيذ الرصد الفعال للجفاف ونظم الإنذار المبكر؛ (ج) تعزيز تدابير التأهب والتخفيف؛ (د) تنفيذ تدابير الاستجابة والإغاثة في حالات الطوارئ التي تعزز أهداف سياسات مكافحة الجفاف على المستوى الوطني. وقد قامت أمانة الاتفاقية، بالتعاون مع برنامج عقد الأمم المتحدة للمياه بشأن تنمية القدرات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأغذية والزراعة، بإطلاق مبادرة لبناء القدرات على الصعيد الوطني من أجل تمكين البلدان من وضع السياسات، وذلك بغية تقديم الدعم المتسق إلى البلدان في وضع سياسات وطنية لإدارة الجفاف. ووضعت الأمانة إطار سياسة عامة بشأن الجفاف، وهو أداة لمساعدة البلدان في التشجيع على وضع السياسات الوطنية لإدارة الجفاف، بغية تيسير وضع سياسات وطنية لإدارة الجفاف.

٤٤ - واعتمد الاجتماع الرفيع المستوى إعلانا يدعو البلدان والحكومات في جميع أنحاء العالم إلى أن تضع سياسات وطنية لإدارة الجفاف باعتبارها تدبيرا لا غنى عنه من أجل بناء مجتمعات قادرة على التكيف مع الجفاف. وخلص الاجتماع إلى أن البلدان ستستمر في التصدي للجفاف بأسلوب رد الفعل وإدارة الأزمات في غياب السياسات الوطنية المنسقة لمكافحة الجفاف. وأقرت نتائج الاجتماع أيضا بالطابع الملح لمشكلة الجفاف وآثارها الكبيرة من حيث الخسائر في الأرواح البشرية وانعدام الأمن الغذائي وتدهور الموارد الطبيعية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على بيئة الحيوان والنبات والفقر والاضطرابات الاجتماعية، وكذلك ما تسببه في الأمدين القصير والطويل من خسائر اقتصادية في العديد من القطاعات، بما في ذلك الزراعة وتربية الحيوانات ومصائد الأسماك وإمدادات المياه والصناعة وإنتاج الطاقة والسياحة.

دال - الاحتفال العالمي باليوم العالمي لمكافحة التصحر لعام ٢٠١٣

٤٥ - تم تنظيم الاحتفال العالمي باليوم العالمي لمكافحة التصحر لعام ٢٠١٣ حول موضوع الجفاف وندرة المياه. ونظم الاحتفال تحت شعار "لا تتركوا مستقبلنا عرضة للجفاف"

بهدف نشر الوعي بمخاطر الجفاف وشح المياه في الأراضي الجافة وخارجها، ولفت الانتباه إلى أهمية الحفاظ على سلامة التربة، في متابعة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٤٦ - واقترن الاحتفال العالمي باليوم العالمي بعقد مؤتمر حول التصحر وتدهور الأراضي تحت عنوان "التصحر: بين الرعاية والإهمال" نظمتها جامعة غينت، ببلجيكا، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومعهد المياه والبيئة والصحة التابع لجامعة الأمم المتحدة وغيرها. ودعا الأمين التنفيذي للاتفاقية، أثناء حديثه في هذه المناسبة، إلى العمل على مستوى السياسات وعلى مستوى القواعد الشعبية من أجل زيادة التأهب لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي مكافحة فعالة. وسلط الضوء على ضرورة مد يد العون لمساعدة المجتمعات المحلية في اعتماد ممارسات الإدارة الرشيدة للأراضي وتوسيع نطاقها. وحثّ على ترجمة التطلع العالمي إلى جعل العالم خاليا من ظاهرة تدهور الأراضي إلى أمر واقع من خلال إعطائه هدفا محددًا في إطار أهداف التنمية المستدامة التي تنظر فيها الجمعية العامة. وشدد أيضا على ضرورة الحد من الجفاف عن طريق تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى من أجل الاستعداد استعداداً أفضل لمواجهة المخاطر المرتبطة بالجفاف وإدارتها.

٤٧ - وفي مناسبة الاحتفال العالمي، أعلنت أسماء الفائزين الثلاثة بجائزة الأرض من أجل الحياة. وأعلن أيضا في نفس المناسبة عن برنامج آخر من برامج التقدير، ويعرف باسم "أبطال الأراضي الجافة". ويكرم هذا البرنامج الأفراد الذين كان لهم قصب السبق في اجترار حلول جديدة أو إعادة تنشيط طرق تقليدية لإحياء الأراضي الجافة. وفي عام ٢٠١٣، انضم ١٤ بلدا إلى البرنامج، أعلن خمس منها، وهي إريتريا والبرتغال وتايلند وكينيا والنمور، أبطال الأراضي الجافة الوطنيين في كل منها.

٤٨ - وأصدر الأمين العام رسالة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر دعا فيها إلى عمل عالمي جماعي للتصدي للجفاف وإحداث تحول من إدارة الأزمات إلى التأهب لمواجهة الجفاف والصمود. وأشار إلى أن تكلفة التأهب ضئيلة جدا مقارنة بتكلفة الإغاثة في حالات الكوارث وأن موجات الجفاف يمكن الحد منها، ودعا إلى التنفيذ الكامل لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى. ودعا الأمين العام أيضا إلى تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بعالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي عن طريق تجنب تدهور الأراضي وتعويضه.

هاء - جائزة الأرض من أجل الحياة

٤٩ - شكّلت جائزة الأرض من أجل الحياة، التي تم إطلاقها في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في إطار "مبادرة تشانغون" عنصرا مهما من عناصر الاحتفال العالمي باليوم العالمي لمكافحة التصحر. وتمثل جائزة الأرض من أجل الحياة الجائزة العالمية الوحيدة التي لا تركز سوى على الاعتراف بفضل المنظمات والأفراد الذين يعملون على استعادة الأراضي المتدهورة وتحسين السلامة الطبيعية والقدرة الإنتاجية للتربة. وشكّلت الجائزة منهاجا جديدا وموضوعيا للتوعية بمشاكل التصحر وتدهور الأراضي وحلها. وبدعم من الجهات المانحة في المستقبل، فإن الجائزة تنطوي على إمكانية أن تصبح علامة مرموقة للاعتراف بفضل من يعمل على مكافحة تدهور الأراضي في جميع أنحاء العالم، وعلى توفير الوسائل اللازمة للارتقاء باستراتيجيات جديدة واعدة للإدارة المستدامة للأراضي.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٣، ورد ١٣٧ طلبا للحصول على الجائزة، بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست ومن مجموعة من المنظمات والأفراد، مما يشير إلى وجود وعي واسع النطاق بشأن الجائزة. وقد تم اختيار ١٦ اسما لمرشحين اجتازوا المرحلة نصف النهائية وتقديمها إلى هيئة محلفين مؤلفة من ١٠ خبراء في مجال التنمية والإدارة المستدامة للأراضي وعلوم التربة. ومُنحت جوائز عام ٢٠١٣ إلى: (أ) مؤسسة الأمن البيئي، وهي منظمة غير حكومية في الهند أدى عملها إلى تحسين سبل عيش ١,٧ مليون شخص يعيشون في أكثر من ٤ آلاف قرية وكان لها تأثير على السياسات البيئية الوطنية؛ (ب) المجلس المدني المكسيكي للحراثة المستدامة على عمله في حوض أمانالكو فالي برافو في وسط المكسيك؛ (ج) منظمة الرؤية العالمية لأستراليا على تعميم التجدد الطبيعي الذي يديره المزارعون في منطقة الساحل في أفريقيا. وفي كل عام، يتم منح أموال الجائزة التي يبلغ إجماليها ١٠٠ ألف دولار إلى الفائزين من أجل زيادة تكثيف أنشطتهم التي استحوذت الجائزة أو التوسع في تطبيقها. وقد تم إعلان أسماء الفائزين خلال الاحتفال العالمي باليوم العالمي في ١٧ حزيران/يونيه. وسيقام حفل توزيع الجوائز خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

واو - عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)

٥١ - أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٥/٦٢، الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقداً للأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر، وعيّنت، في قرارها ٢٠١/٦٤، الكيانات المنفذة للعقد، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن حالة تنفيذ العقد. وقد شكّلت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، بمشاركة ١٣ كيانا من كيانات الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية لتنظيم وتنسيق أنشطة الاحتفال العالمي

المتصلة بالعدد. واجتمعت فرقة العمل خمس مرات من أجل وضع وتنفيذ الأنشطة المقررة. وكان الموضوع الذي اختارته فرقة العمل للأنشطة في عام ٢٠١٢ بعنوان "إدارة الأراضي واستخدامها في الاقتصاد الأخضر". وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدوحة، نظمت فرقة العمل حدثًا جانبيًا حول موضوع "التخفيف من حدة تغير المناخ على المراعي وإمكانات التكيف"، وذلك بالتعاون مع حكومة منغوليا وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وجهات أخرى شريكة. ونظمت الأمانة أيضًا اجتماع مائدة مستديرة بشأن الذكرى الخامسة ليوم الزراعة والمناظر الطبيعية وهيئة سبل المعيشة، تحت عنوان "القدرة على التأقلم مع تغير المناخ في النظم البيئية الزراعية للمناطق الجافة: تحسين الأمن الغذائي وسبل المعيشة في عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي". وركزت النتائج الرئيسية للدورة على الأبعاد المختلفة لزراعة الأراضي الجافة وعلى التركيز على استعادة خصوبة الأرض.

٥٢ - وشملت المناسبات الأخرى التي نظمتها فرقة العمل إطلاق حملة على الإنترنت للأطفال والشباب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بعنوان "إقامة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي"، وذلك بالشراكة مع جمعية بون لمحاكاة الأمم المتحدة، من أجل التعريف بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٥٣ - وكان الهدف من موضوع احتفال عام ٢٠١٣ بالعدد هو تعزيز رسائل اليوم العالمي لمكافحة التصحر لعام ٢٠١٣ والسنة الدولية للتعاون في مجال المياه. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى، نظمت فرقة العمل حدثًا جانبيًا بشأن موضوع بدء حملة اليوم العالمي لمكافحة التصحر. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظمت فرقة العمل نشاطًا جانبيًا بعنوان "الغابات الجافة: الجفاف وندرة المياه وخطة التنمية العالمية" في الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذي عُقد في تركيا. وشاركت فرقة العمل أيضًا في حلقة نقاش في النشاط الموازي المتعلق بالاتصالات الذي عُقد في بون للتوعية بموضوع العدد لهذا العام.

زاي - متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والاعتبارات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١ - النظر في المسائل المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف من قِبَل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة

٥٤ - في إطار متابعة الالتزام الذي تعهد به زعماء العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالسعي نحو إقامة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي وتعميم هذا الالتزام في مداورات الجمعية العامة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية أهداف التنمية

المستدامة، ما برحت أمانة الاتفاقية تشارك بنشاط في دعم فريق العمل الذي أنشئ لدعم العملية الحكومية الدولية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وكانت موضوعات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، إلى جانب الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والمياه والصرف الصحي، في طليعة المسائل الموضوعية التي تَعَيَّن على الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يتناولها في دورته الثالثة، التي عُقدت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣. وقد عكس الاهتمام الذي أولاه الفريق العامل لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والنظر فيها بشكل مبكر، نجاح الجهود التي بذلتها الأمانة في مجال الدعوة والتوعية للمجتمع الدولي بغية تحديد أولويات تلك المسائل والمتابعة الفعالة للالتزامات التي قُطعت في المؤتمر بالسعي نحو إقامة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي.

٥٥ - وطلب فريق العمل من الأمانة أن تتولى زمام المبادرة في صياغة إحاطة موجزة للمسائل تشمل فروعاً عن التقييم وعن التوصيات اللازمة لتحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة وتُورد اقتراحات للمضي قدماً.

٥٦ - ودُعِيَ الأمين التنفيذي إلى عرض هذه الإحاطة أمام الفريق العامل إلى جانب ممثلي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وشدد الأمين التنفيذي على العلاقة بين الفقر وتدهور الأراضي، فأكد على ضرورة السعي نحو جعل العالم خالياً من ظاهرة تدهور الأراضي، واقترح جعل شعار "الاستخدام المستدام للأراضي للجميع وبمشاركة الجميع" هدفاً شاملاً وقائماً بذاته من أهداف التنمية المستدامة فيما يخص الأراضي، ويتضمن أهدافاً محددة تسعى إلى إيجاد عالم خال تماماً من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠، وعالم خال تماماً من ظاهرة تدهور الغابات بحلول عام ٢٠٣٠، وتفعيل السياسات المتعلقة بالجفاف وتدابير التأهب في جميع البلدان المعرضة للجفاف بحلول عام ٢٠٢٠.

٥٧ - ودُعِيَ دينيس جاريي، السفير المعني بالأراضي الجافة، إلى التحدث أمام الفريق العامل. فأكد، في غضون عرضه، أن ما نسبته ٤٠ في المائة من الأراضي المتدهورة يقع في المناطق التي يرتفع فيها عدد حالات الفقر وأن تدهور الأراضي يؤثر تأثيراً مباشراً على ١,٥ بليون نسمة، مع آثار غير تناسبية على النساء والأطفال. ومن أجل تحديد هدف يتمثل في جعل العالم خالياً تماماً من ظاهرة تدهور الأراضي، فقد دعا إلى الحد من معدل تدهور الأراضي فيما يخص الأراضي غير المتدهورة حالياً وزيادة معدل استصلاح الأراضي التي

تدهورت حالتها بالفعل. وقدم مثالا على نجاح المجتمعات المحلية في استصلاح الأراضي في النيجر، فشدد على ضرورة مواصلة الأهداف العالمية مع خصوصيات المجتمعات المحلية.

٥٨ - وفي المناقشات التفاعلية التي أعقبت ذلك، أعرب عدد من مجموعات وفرادى الدول الأعضاء، ولا سيما مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومجموعة أقل البلدان نمواً، عن دعمها للنظر في وضع هدف من أهداف التنمية المستدامة بشأن جعل العالم خالياً من ظاهرة تدهور الأراضي. وقد أظهر موجز المداولات الصادر عن الرئيسين المشاركين مباشرةً بعد الاجتماع الاعتراف بالترابط الوثيق بين الغذاء والأرض والمياه، فضلاً عن الطاقة والصحة والتنوع البيولوجي وتغير المناخ، وضرورة التصدي للعوامل التي تشكل قوى دافعة وراء تدهور الأراضي، بما في ذلك الممارسات الزراعية غير الرشيدة والتربية غير السليمة للثروة الحيوانية، فضلاً عن التلوث والتعدين والصناعي. وأشار الموجز إلى أن وقف تدهور الأراضي وزيادة استعادة الأراضي ينطويان على منافع مشتركة، بما فيها منافع الإدارة المستدامة للمياه، وأكد من جديد على الالتزام بجعل العالم خالياً من ظاهرة تدهور الأراضي.

٢ - نظر الاتحاد الأفريقي في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن المسائل المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٥٩ - اجتمع مؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وفي تلك المناسبة، اقترح وفد بور كينا فاسو، بصفته رئيساً للمجموعة الأفريقية المعنية بالاتفاقية، بنداً لجدول الأعمال يتعلق بالاتفاقية. ودعا رؤساء الدول والحكومات، في القرار ذي الصلة الذي اعتمده المؤتمر، الحكومات الأفريقية إلى إدراج بند متعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في قائمة الأولويات لسياساتها في مجال التنمية المستدامة (مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي ٤٧٩ (الدورة الحادية والعشرون)). وتم حثها على وضع التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في صلب النقاش بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وصياغة هدف من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بالخلو من ظاهرة تدهور الأراضي. وأشاد مؤتمر الاتحاد أيضاً بالأمين التنفيذي المنتهية ولايته لأنه ساهم بطريقة استثنائية في تعزيز أهداف الاتفاقية.

٣ - مناسبات أخرى متتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٦٠ - شاركت الأمانة بنشاط أيضاً في عدد من المناسبات المتعلقة بمتابعة الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر في ما يتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وقدمت الدعم لها.

المؤتمر الدولي الرابع المعني بالأراضي الجافة، والصحارى، والتصحر

٦١ - عُقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالأراضي الجافة والصحارى والتصحر في سيدي بوقر، إسرائيل، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وشمل جلسة تحت عنوان "تفعيل هدف الخلو التام من ظاهرة تدهور الأراضي". وتم إعداد تقرير ختامي يبرز استنتاجات الجلسة وتوصياتها. وشملت هذه الاستنتاجات والتوصيات ما يلي: (أ) على الرغم من أن هدف الخلو التام من ظاهرة تدهور الأراضي يجب، من حيث الممارسة العملية، أن ينفذ على المستوى المحلي، فإن تحقيقه سيتطلب اتباع نهج متكامل رأسياً مصحوب بقيادة ودعم من القمة إلى القاعدة؛ (ب) الحاجة إلى إقامة مشاريع رائدة على الصعيد المحلي وعلى مستوى المناطق الطبيعية مع إقامة شراكات طويلة الأجل لتحقيق الهدف على المستوى العالمي من خلال منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) أحد التحديات الرئيسية في تفعيل الخلو التام من ظاهرة تدهور الأراضي هو وضع خطوط أساس ومؤشرات وكذلك القيام بالرصد والتحقق على كافة المستويات.

الأسبوع العالمي الأول للتربة

٦٢ - شاركت الأمانة أيضاً في الأسبوع العالمي الأول للتربة وقدمت الدعم له؛ ونظّم الأسبوع، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في برلين، معهد الدراسات المتقدمة للاستدامة وعدة شركاء، منهم الأمانة. وكانت النتيجة الرئيسية لهذه المناسبة هي الإقرار بأن التربة هي رأس المال الطبيعي في العلاقة بين قضايا الأغذية والطاقة والمياه، وبأنه من الضروري أن يوضع هذا الإدراك في الاعتبار لدى وضع نهج الإدارة. كما تمت أيضاً مناقشة القيمة التي ينطوي عليها تحديد هدف من أهداف التنمية المستدامة يخص الأراضي والتربة، وجرى بالتفصيل تبيان الحاجة إلى تعزيز المساءلة على المستوى القطري والأهداف والمؤشرات المحددة السياق. وتباحث المشاركون في مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وبروتوكول بشأن الأرض والتربة يرفق بالاتفاقية باعتبارهما الخيارين المفضلين للخطوات التي يتم اتخاذها في المستقبل.

الاجتماع الاستشاري للخبراء بشأن وضع هدف للتنمية المستدامة يتعلق بعالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي وبشأن هدف الخلو التام من ظاهرة تدهور الأراضي

٦٣ - عقدت حكومة جمهورية كوريا، بتيسير من الأمانة، اجتماعاً تشاورياً غير رسمي للخبراء بشأن وضع هدف من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بعالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي وبشأن هدف الخلو التام من ظاهرة تدهور الأراضي، في سول يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكانت أهداف الاجتماع كما يلي: (أ) جمع المشورة

والتوصيات بشأن خيارات لوضع هدف من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بعالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي سيتم التفاوض بشأنه في الجمعية العامة؛ (ب) جمع المشورة والتوصيات بشأن خيارات لصياغة وتفعيل هدف الخلو التام من ظاهرة تدهور الأراضي في إطار الاتفاقية، وذلك لتوفير أهداف ملموسة وعملية المنحى يمكن استخدامها لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي؛ (ج) تقديم الأساس المنطقي والعناصر الضرورية لإنشاء فريق عامل مخصص من شأنه توفير المزيد من المشورة والتوصيات لتحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي وصياغة وتفعيل هدف يتعلق بعالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في إطار الاتفاقية، بما في ذلك توصيات بشأن اختصاصات هذا الفريق العامل.

حاء - الشراكات

٦٤ - ما برحت الأمانة تشارك بنشاط أيضا في مبادرات وأنشطة التعاون والشراكة مع كيانات أخرى تابعة الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف الاتفاقية.

٦٥ - وشاركت الأمانة في جناح اتفاقيات ريو، وهو مبادرة مشتركة لاتفاقيات ريو، نُظمت على هامش الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في حيدر آباد، بالهند. وفي الجناح، شاركت الأمانة في يوم استعادة النظم الإيكولوجية. وتمت الدعوة أثناء المناسبة إلى بذل جهود متضافرة ومنسقة على المدى الطويل لتعبئة الموارد وتيسير تنفيذ أنشطة إصلاح النظم الإيكولوجية على أرض الواقع من أجل تحقيق فوائد متعددة تسهم في تحسين الرفاه البشري والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وحالات الندرة الإيكولوجية. وأقر الشركاء الأربعة عشر المشاركون في المناسبة بالحاجة إلى بذل جهود حثيثة لإصلاح وإنعاش الأراضي والنظم الإيكولوجية والمناطق الطبيعية المتدهورة.

٦٦ - ونظمت الأمانة أيضا يوم الأرض السادس في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢، وكان موضوعه هو "الخلو من ظاهرة تدهور الأراضي: استجابة لأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠". وركزت على التفاعل بين التنوع البيولوجي والتصحر للتدليل على فوائد التأزر في تحقيق أهداف آيتشي والخلو من ظاهرة تدهور الأراضي.

٦٧ - وشاركت الأمانة أيضا بنشاط في فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو. وعقد الاجتماع الثاني عشر للفريق في بون في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. بمشاركة الأمانة التنفيذيين لاتفاقيات ريو الثلاث. وخلال الاجتماع، التزم الأمانة التنفيذيون ببذل جهود للسعي إلى تحسين الاتصال والتنسيق في ما بين الأمانات الثلاث، وإحداث أثر أكبر على الصعيد الوطني، وإن كانوا يدركون أيضا شح الموارد المتاحة. واتفق الأمانة التنفيذيون على

زيادة المشاركة في تنظيم جناح اتفاقيات ريو وكذلك القيام في الوقت نفسه بتعزيز الجهود المبذولة لجمع الدعم المالي من الجهات المانحة.

٦٨ - وشملت الشراكات الأخرى التي أقامتها أمانة الاتفاقية اتفاقاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون في مجال استخدام التكنولوجيات النووية لتعزيز تقييم تحات التربة ورصد التحسينات على مر الزمن. ومن خلال الشراكة، سيكون بوسع الأطراف في الاتفاقية الدخول والمشاركة في مشاريع التعاون التقني للوكالة واستخدام التقنيات النظرية وتقنيات النويدات المشعة المستقرة، كعناصر استشفافية صديقة للبيئة لدراسة تحات التربة وتحسين إنتاجية الأراضي والتقليل إلى أدنى حد من آثار الجفاف. ومن المتوقع التعاون في مجال تبادل المعلومات ونشرها، والمشاركة في الشبكات والأنشطة العلمية ذات الصلة، وفي دورات تعليمية وتدريبية مشتركة.

طاء - ملاحظات وإجراءات يمكن أن تتخذها الجمعية العامة

٦٩ - في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات الصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، أصبح من الواضح على نحو متزايد أنه إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جريئة لحماية وإصلاح وإدارة الأراضي والتربة على نحو مستدام، فإنه لن يحقق التزامات الدول الأعضاء إزاء التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وحفظ التنوع البيولوجي والغابات وغايات الأهداف الإنمائية للألفية؛ ولن يخفف من حدة الفقر والجوع في المناطق الريفية أو يضمن الأمن الغذائي على المدى الطويل أو يبني القدرة على التكيف مع الجفاف والإجهاد المائي. واتفق قادة العالم في المؤتمر على العمل على تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في سياق تحقيق التنمية المستدامة. ويجب على الدول الأعضاء أن تقر بأن الملايين العديدة من الناس الذين يديرون النظم الزراعية، من أفقرهم حالاً إلى أكثر المنتجين تسويقاً، يشكلون أكبر مجموعة من مديري الموارد الطبيعية على وجه الأرض. وقرارات هؤلاء، وكذلك قرارات المستهلكين في العالم البالغ عددهم سبعة بلايين، هي التي ستحدد معالم الأمن الغذائي والتغذوي العالمي وسلامة النظم الإيكولوجية العالمية في المستقبل. ويتمثل التحدي في دعم اتخاذ قرارات أفضل باستخدام كل الأدوات التي في حوزتنا لعكس مسار اتجاهات تدهور الأراضي والتوجه نحو تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في ضمان مواصلة فريقها العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة إيلاء اهتمام خاص لتلك القضايا بغية إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثاً - تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي

٧٠ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٦٧ أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى تقديم تقرير إليها، في دورتها الثامنة والستين، عن تنفيذ الاتفاقية وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الصعوبات التي صودفت في عملية تنفيذها. وهذا التقرير مقدم استجابة لتلك الدعوة.

ألف - نتائج الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

٧١ - منذ التقرير السابق المقدم إلى الجمعية العامة، عُقد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في حيدر آباد، بالهند، في الفترة من ٨ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وتم خلاله اعتماد ٣٣ مقررًا.

٧٢ - وكان من بين القضايا الهامة التي تناولها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بناء القدرات وتقديم الدعم المالي للأطراف لتحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي ما يتعلق بموضوع تمويل التنفيذ، كان هناك عدد من الإنجازات. وباستخدام الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ كخط أساس، تم الاتفاق على أن التدفقات المالية الدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ستتضاعف بحلول عام ٢٠١٥. وحدد المؤتمر أيضا أهدافا تتعلق بزيادة عدد البلدان التي تقوم بدمج التنوع البيولوجي في خططها الإنمائية الوطنية، وإعداد خطط مالية وطنية للتنوع البيولوجي، وذلك بحلول عام ٢٠١٥. واتفق جميع الأطراف على تحقيق زيادة كبيرة في النفقات المحلية لحماية التنوع البيولوجي على مدى الفترة نفسها. وسيتم استعراض تلك الأهداف والتقدم المحرز في هذا الصدد في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وللمرة الأولى، تعهدت عدة بلدان نامية بتقديم أموال إضافية، علاوة على الأنصبة الأساسية المقررة عليها، من أجل تنفيذ الاتفاقية. وأطلق أيضا نداء حيدر آباد للعمل بشأن التنوع البيولوجي واكبه تعهد أولي من حكومة الهند بدفع مبلغ ٥٠ مليون دولار. وسيقبل البرنامج التعهدات من الحكومات والمنظمات دعما للخطة الاستراتيجية. وقُدّم إلى مرفق البيئة العالمية لأول مرة تقييم للموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات البلدان النامية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

٧٣ - وتم أيضا اتخاذ عدد من المقررات لدعم الأطراف من خلال بناء القدرات لتنفيذ الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي. وشملت هذه المقررات تدابير لتعزيز التعاون التقني والعلمي في ما بين البلدان. وعلاوة على ذلك، أُطلق في المؤتمر منتدى لاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي يوفر معلومات محددة الأهداف ويسهّل الوصول إليها.

٧٤ - ومثل التنوع البيولوجي البحري والساحلي أيضا أحد مجالات التركيز الرئيسية الأخرى في المؤتمر. إذ أحرز تقدم كبير في وصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا، وقرر المؤتمر أن يحيل نتائج الجزء الأول من أعماله إلى الجمعية العامة، كي ينظر فيها فريقها العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وأتخذت أيضا مقررات بشأن تدابير جديدة لإدراج عامل التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي المرتبطة بمشاريع الهياكل الأساسية وغيرها من المشاريع الإنمائية في المناطق البحرية والساحلية. ودعت الأطراف في الاتفاقية أيضا إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن الآثار الضارة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي التي يحتمل أن تسببها الضوضاء الناتجة تحت الماء عن السفن وغيرها من المصادر، وشددت على القلق المتزايد حيال الآثار الضارة للحطام البحري. وأقر المؤتمر أيضا بالتحدي المتزايد لأثر تغير المناخ على الشعاب المرجانية الذي اتفقت الأطراف على أن التصدي له سيتطلب استثمارا كبيرا. وتمت أيضا دعوة هيئات إدارة مصائد الأسماك إلى الاضطلاع بدور أقوى في معالجة آثار الصيد على التنوع البيولوجي.

٧٥ - وقدمت الأطراف أيضا التوجيه الخاص بالأعمال التحضيرية لبدء نفاذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا)، واتفقت على ضرورة عقد اجتماع ثالث للجنة الحكومية الدولية المفتوحة العضوية المخصصة لبروتوكول ناغويا قبل الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

٧٦ - واعتمد المؤتمر أيضا مقررات بشأن المادة ٨ (ي) من الاتفاقية، تتعلق بالاجتماعات الأصلية والمحلية، بما في ذلك المناطق المحمية؛ وتدابير لدعم تحقيق الهدف ١٥ من أهداف آيتشي؛ وتغير المناخ والتنوع البيولوجي؛ والدعوة إلى تعزيز التعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي ومبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك إدراج ضمانات التنوع البيولوجي في الأعمال المتعلقة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛ ودور الحفظ والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات).

٧٧ - ورحب المؤتمر أيضا بإنشاء المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وطلب إليه المساهمة في عمليات تقييم تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٧٨ - وعُقد أيضا اجتماع قمة مواز للمدن والسلطات المحلية. واعتمد المشاركون إعلان حيدر آباد بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى المعنية بالتنوع البيولوجي الذي يؤدي عمل المدن والمحافظات لتحقيق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، ويدعو إلى مزيد من التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة.

باء - الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية

٧٩ - عقّد الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية في حيدر آباد، في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واعتمد المؤتمر خلاله ١٦ مقرا بشأن مسائل منها النهوض بقضايا تتعلق بالاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية وتقييم المخاطر وإدارة المخاطر المتعلقة بالكائنات الحية المحوّرة وبناء القدرات. وكان من بين المقررات الهامة تلك التي تتعلق بإنشاء فريق خبراء تقني مخصص لوضع توضيح مفاهيمي للاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية الناشئة عن أثر الكائنات الحية المحوّرة على التنوع البيولوجي، وبخاصة فيما يتعلق بقيمة التنوع البيولوجي بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية. وتم أيضا التكليف بعقد مجموعات مناقشة على شبكة الإنترنت ومؤتمرات إقليمية آنية مباشرة بواسطة شبكة الإنترنت لتجميع الآراء والمعلومات والخبرات المتبادلة بشأن الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية. وأشاد المؤتمر أيضا بالتقدم المحرز في وضع التوجيه بشأن تقييم مخاطر الكائنات الحية المحوّرة، وشجع الحكومات والمنظمات ذات الصلة على اختبار التوجيه في حالات فعلية لتقييم المخاطر. وقرر أيضا تمديد فترة منتدى مفتوح العضوية على شبكة الإنترنت وإنشاء فريق خبراء تقني مخصص جديد معني بتقييم المخاطر وإدارتها للمساهمة في هيكلة عملية وتحليل اختبار المبادئ الخاصة بالتوجيه وجعلهما مركزين. واعتمد المؤتمر إطارا وخطة عمل جديدين من أجل التنفيذ الفعال لبروتوكول كارتاخينا، ليعوضا خطة العمل المستكملة الخاصة ببناء القدرات من أجل فعالية تنفيذ بروتوكول كارتاخينا، وأصدر تكليفا بتنظيم أنشطة لبناء القدرات، بما في ذلك حلقات تدريبية إقليمية ودون إقليمية ووضع وحدات تدريب على شبكة الإنترنت لدعم الأطراف.

جيم - متابعة الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية

٨٠ - يرد أنه وصف للأنشطة والمبادرات المهمة التي اضطلعت بها الأمانة لمتابعة القرارات المتخذة في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والاجتماع

السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية.

١ - بروتوكول ناغويا

٨١ - من أجل متابعة مقررات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي دعت الأمانة إلى الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والتوعية دعماً للتصديق المبكر على بروتوكول ناغويا، أعدت الأمانة مواد توعية موجّهة ونظّمت عدداً من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات وإحاطات موجهة للبرلمانيين وصانعي القرارات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وبعث الأمين العام برسالة إلى جميع رؤساء دول و/أو حكومات الدول الأطراف في نيسان/أبريل ٢٠١٣، يحثهم فيها على التصديق المبكر على بروتوكول ناغويا. بما يتيح بدء نفاذه، ويحث المجتمع الدولي على الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وبحلول ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أودع ١٨ طرفاً في الاتفاقية صكوك تصديقها أو انضمامها، وهي إثيوبيا والأردن وألبانيا وبنما وبوتسوانا وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا ورواندا وسيشيل وغابون وفيجي والمكسيك ومنغوليا وموريشيوس وميكرونيزيا (ولايات - المتحدة) والهند. ولكي يبدأ نفاذ البروتوكول في وقت انعقاد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه الاجتماع الأول للأطراف في بروتوكول ناغويا، المزمع انعقاده بالتزامن مع الاجتماع العشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، الذي ستستضيفه جمهورية كوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإنه يتعيّن إيداع الصك الخمسين بحلول ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٨٢ - ومن أجل معالجة المسائل المعلقة ببدء المرحلة التجريبية لعمل "غرفة تبادل المعلومات المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها"، ووضع إطار استراتيجي لبناء القدرات والتنمية بموجب بروتوكول ناغويا، وإعداد الإجراءات التعاونية والآليات المؤسسية لتعزيز الامتثال للبروتوكول ومعالجة حالات عدم الامتثال، أجرت الأمانة، عقب مؤتمر الأطراف، مشاورات موسعة على شبكة الإنترنت بشأن الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وإلى تحديد طرائق إنشاء تلك الآلية، ويجري إعداد خلاصة للآراء للنظر فيها خلال اجتماع للخبراء من المزمع عقده في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في مونتريال. وتنفذ الأمانة أيضاً "غرفة تبادل المعلومات المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها" على أساس تجريبي استعداداً لبدء نفاذ البروتوكول. ونظّمت الأمانة اجتماعاً للخبراء في الفترة من ٣ إلى

٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في مونتريال لإعداد مشروع إطار استراتيجي لبناء القدرات والتنمية دعماً للتنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا.

٢ - بروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي

٨٣ - تابعت الأمانة أيضا القرارات المتخذة خلال اجتماع مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا بشأن حالة التوقيع والتصديق على بروتوكول ناغويا - كوالالمبور بشأن المسؤولية والجبر التعويضي المكمل لبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية والانضمام إليه. وبحلول ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أودع ١٤ طرفاً في الاتفاقية صكوك تصديقها أو موافقتها على البروتوكول التكميلي أو إقرارها له أو انضمامها إليه، وهي إسبانيا وألبانيا وأيرلندا وبلغاريا والجمهورية التشيكية والجمهورية العربية السورية والسويد ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا والمكسيك ومنغوليا والنرويج والاتحاد الأوروبي. ويبدأ نفاذ البروتوكول التكميلي في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الأربعين من صكوك التصديق أو الموافقة أو الإقرار أو الانضمام.

دال - التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وتحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الصعوبات التي صودفت في عملية تنفيذها

٨٤ - بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٢، يرد أدناه تقييم موجز للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الصعوبات التي صودفت في عملية تنفيذها. ويجري حالياً إعداد تقييم شامل، والذي سيرد في الطبعة الرابعة من الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم المزمع صدورها في الربع الرابع من عام ٢٠١٤.

٨٥ - والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، المعتمدة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، هي إطار شامل يتضمن رؤية طويلة الأجل مفادها أن يتم "بجول سنة ٢٠٥٠ تقييم التنوع البيولوجي وحفظه وإصلاحه واستخدامه بشكل رشيد وصون خدمات النظام الإيكولوجي، مما يؤدي إلى استدامة كوكب سليم وتقديم منافع أساسية لجميع الشعوب". وفي الأجل الأقصر، بحلول عام ٢٠٢٠، ترمي الخطة إلى اتخاذ إجراءات من أجل وقف فقدان التنوع البيولوجي وكفالة منعة النظم الإيكولوجية بغرض الإسهام في الرفاه الإنساني والقضاء على الفقر. وتتضمن الخطة الاستراتيجية ٢٠ هدفاً محمداً زمنياً. والمقصود هو تنفيذ تلك الأهداف عن طريق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية، على النحو الوارد أدناه (يتوفر النص الكامل للأهداف على الرابط www.cbd.int/doc/strategic-plan/2011-2020/Aichi-Targets-EN.pdf):

الهدف ١ - تبين استقصاءات الرأي العام زيادة في وعي الأشخاص بالتنوع البيولوجي وفهمهم له في البلدان القليلة التي جرت فيها تقييمات متكررة. وثمة زيادة تراكمية في وعي الأشخاص بقيم التنوع البيولوجي والإجراءات التي يمكن اتخاذها للحفاظ عليه واستخدامه بصورة مستدامة. ويتمثل تحدٍ رئيسي في توسيع استطلاعات الرأي إلى نطاق أوسع من البلدان ووضع خطوط الأساس المناسبة.

الهدف ٢ - أحرزت عدة بلدان تقدما كبيرا في دمج التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات وعمليات التخطيط ونظم المحاسبة الوطنية. ويدعم هذه الجهود كل من شراكة خدمات محاسبة الثروات وتقييم النظم الإيكولوجية التي يقودها البنك الدولي، والعمل المتعلق بالمحاسبة البيئية الذي تقوده اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

الهدف ٣ - أُبلغ عن إحراز بعض التقدم في معالجة الدعم الضار بالتنوع البيولوجي وفي إعادة مواءمة الحوافز، في ظل التنفيذ الفعلي لنطاق واسع من برامج الحوافز في قطاعات مختلفة، بما في ذلك الدفع مقابل خدمات النظم البيئية؛ والإعفاءات الضريبية أو نظم الخفض من الضرائب؛ والدعم في التسويق وتنمية السوق، بما في ذلك إصدار الشهادات والتأمين المدعم لأنشطة اقتصادية محددة، مثل الزراعة العضوية وبنوك التنوع البيولوجي. وستجري مواصلة تناول المسألة في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

الهدف ٤ - في حين تم تنفيذ عدد من المبادرات من قِبَل الأطراف والمنظمات والقطاع الخاص، فإنه لا تتوافر بيانات كافية بما يتيح تقييم مجمل التقدم المحرز في هذه المرحلة. وسيكون من شأن الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أن يعزز من الزخم صوب إنجاز هذا الهدف.

الهدف ٥ - تراجع المعدلات العامة لإزالة الغابات. ومع ذلك، فإن الانخفاض في معدلات إزالة الغابات ليس كافيا بعد لتحقيق الهدف المتمثل في خفض معدل التناقص بحلول عام ٢٠٢٠. ويتواصل تدهور الكثير من النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والمناطق الساحلية، مثل أشجار المانغروف، مع فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف ٦ - أُحرز تقدم، مع تحقيق تخفيضات كبيرة في محاصيل مصائد الأسماك العالمية في بعض المناطق، مقارنة بالمستويات غير المستدامة السائدة قبل عقد من الزمان. ومع ذلك، فلا يزال الصيد المفرط يحدث في الكثير من المناطق.

الهدف ٧ - أُحرز تقدم كبير، وثمة الكثير من المبادرات الجارية حاليا الرامية إلى تحسين استدامة نظم الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة وإعداد نظم وطنية لمنح الشهادات في مجال منتجات الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة. ومع ذلك، ففي حين أنه من الواضح أن ثمة زيادة في الجهود الرامية إلى الإدارة المستدامة للموارد، فإنه لا تتوافر بيانات كافية في الوقت الراهن لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز باتجاه إنجاز جميع عناصر هذا الهدف.

الهدف ٨ - أُحرز تقدم، حيث خفضت بعض البلدان من التلوث الناجم عن المغذيات الزائدة ووضعت لوائح بشأن عدد من الملوثات. ويجري العمل أيضا في إطار الاتفاقات والاتفاقيات الدولية على مراقبة بعض أنواع الملوثات الكيميائية وتحركاتها. إلا أن هذه المبادرات لا تغطي جميع الملوثات.

الهدف ٩ - اتخذت الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة إجراءات عديدة، بما في ذلك برامج مراقبة الأنواع الغازية القائمة بالفعل والقضاء عليها. وبشكل متزايد، توجد لدى البلدان أيضا برامج لتحديد الأنواع الغريبة الغازية قبل دخولها أراضيها. غير أن هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في هذه الإجراءات إذا كان لهذا الهدف أن يتحقق.

الهدف ١٠ - تتضمن الإجراءات المتخذة للوصول إلى هذا الهدف تخفيض التلوث والاستغلال المفرط وممارسات الحصاد، الأمر الذي كثيرا ما تترتب عليه آثار إيجابية. ولكن ليس من الممكن، في ضوء المعلومات المتاحة في وقت كتابة التقرير، إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز باتجاه هذا الهدف.

الهدف ١١ - يشير كل من توسيع المناطق المحمية والأهداف الوطنية التي يجري اعتمادها من قِبَل البلدان إلى أن الهدف المتمثل في حماية ١٧ في المائة من المساحات الأرضية هو في المتناول. ويصح الأمر نفسه بالنسبة للهدف المتمثل في حماية ١٠ في المائة من المياه الإقليمية. ولكن سيلزم بذل جهود إضافية كبيرة من أجل تحقيق

هذه الأهداف في مناطق المحيطات المفتوحة والبحار العميقة، داخل وخارج نطاق الولاية الوطنية.

الهدف ١٢ - لئن كانت الإجراءات المتخذة من أجل منع انقراض الأنواع لها عموماً تأثيرها الإيجابي، فإنه سوف يتعين تعزيزها كثيراً إذا ما كان للهدف ١٢ من أهداف آيتشي أن يتحقق. وتشير أحدث التقييمات إلى أنه، من بين الأنواع التي جرى تقييمها والتي يزيد عددها عن ٧٠.٠٠٠ نوع، فإن ٣٠ في المائة منها لا تزال مهددة بالانقراض، ومن بين هذه النسبة يوجد ٤.٠٠٠ نوع معرض بشدة لخطر الانقراض.

الهدف ١٣ - تشير التقييمات الراهنة إلى استمرار التراجع في التنوع الجيني للأنواع المستتبنة في المزارع وفصائلها البرية وغيرها من الأنواع ذات الأهمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولكن بينما أُحرز تقدم كبير في المحافظة على المحاصيل خارج المواقع، فإن التقدم المحرز كان أقل في ما يتعلق بالحفظ داخل المواقع، ويقتضي الأمر تعزيز الجهود المبذولة من أجل المحافظة على التنوع الجيني.

الهدف ١٤ - منذ تقييم النظام البيئي للألفية، المنشور في عام ٢٠٠٥، بذلت بلدان عديدة جهوداً متزايدة من أجل الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية، ولكن يصعب، استناداً إلى البيانات الحالية، تقييم الحالة العامة لخدمات النظم الإيكولوجية. وينظر حالياً "المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية" في إعداد تقييم كبير لحالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

الهدف ١٥ - أُحرز بعض التقدم في تحقيق الهدف ١٥، مع وجود إقرار متزايد بمنفعة النظم الإيكولوجية كهدف سياساتي هام للأطراف. وتلقت استعادة النظم الإيكولوجية زحماً إضافياً من خلال مقرر اتخذه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه الحادي عشر وصدور دعوة حيدر آباد من أجل العمل المتضافر.

الهدف ١٦ - يرد وصف للتقدم المحرز في تحقيق الهدف ١٦ في الفقرتين ٨١ و ٨٢ أعلاه.

الهدف ١٧ - أعد أكثر من ٩٠ في المائة من الأطراف استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي، وأغلب الأطراف حالياً بصدد تحديث ومواءمة تلك

الاستراتيجيات والخطط مع الخطة الاستراتيجية الراهنة. ومع ذلك، فإن تحقيق الهدف يقتضي أن تعتمد الأطراف استراتيجيات وخطط عمل وطنية محدثة للتنوع البيولوجي كأدوات متعلقة بالسياسات، بما في ذلك استراتيجيات تعبئة الموارد ونظم رصد الأهداف الوطنية.

الهدف ١٨ - أُحرز تقدم مطرد نحو تحقيق الهدف ١٨، بما في ذلك اعتماد بروتوكول ناغويا الذي يوفر حماية للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، والعمل الجاري في إطار الاتفاقية من أجل إعداد خطة عمل بشأن الاستخدام المستدام العرفي للتنوع البيولوجي، وكذلك على الصعيد الوطني من خلال المزيد من الإقرار بمناطق الحفظ التابعة للمجتمعات المحلية وتقديم الدعم لها.

الهدف ١٩ - من أجل إحراز تقدم كبير، ثمة ضرورة لزيادة الاستثمارات في البيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفي رصد هذا التنوع. وسوف يدرس الاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية الاحتياجات العلمية والتقنية اللازمة لتحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وسوف يتناول الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التدابير الرامية إلى المزيد من تعزيز التعاون التقني والعلمي بين الأطراف. ويسهم في تحقيق هذا الهدف أيضا العمل الجاري في سياق المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

الهدف ٢٠ - إقرارا من مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية سيقضي زيادة كبيرة في الموارد المالية، تناول المؤتمر مسألة الموارد المالية في اجتماعه الحادي عشر. ويرد في الفقرة ٧٢ أعلاه تقرير تفصيلي عن الإنجاز المتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن مضاعفة التدفقات المالية الدولية بحلول عام ٢٠١٥. وسوف يجري المزيد من النظر في استراتيجية تعبئة الموارد، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بتعبئة الموارد على الصعيد المحلي، خلال الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

التحديات التي تعترض تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي

٨٦ - تتضمن التحديات الكبيرة التي تواجهها الأطراف، خصوصا من البلدان النامية، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي الحاجة إلى تعزيز القدرات والحاجة إلى الموارد البشرية والفنية والمالية. ومن أجل التصدي لتلك التحديات، نظمت الأمانة، بدعم من الصندوق الياباني للتنوع البيولوجي، حلقات عمل لبناء القدرات

بغرض دعم البلدان في تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وإعداد تقارير وطنية، وتنفيذ الكثير من برامج العمل. وتسهم أيضا الشركات مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في هذه الجهود. وتواجه جميع البلدان الحاجة إلى الإشارك الفعلي لجميع قطاعات الحكومة والمجتمع. وثمة ضرورة للرصد في الوقت الملائم للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف آيتشي من أجل كفالة سير البلدان على طريق تحقيق الأهداف، فرديا وجماعيا. وسوف يكون من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الدعم من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة، وذلك من أجل توليد واستمرار الزخم اللازم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وأهداف آيتشي.

هاء - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: العمليات المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة

٨٧ - في إطار متابعة الأمانة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي رحب بعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي كإطار هام لإشراك جميع أصحاب المصلحة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، فإنها عمدت إلى تعزيز الاضطلاع بعدد من الأنشطة. وكان من بين أهم هذه الأنشطة المناسبات التي نظمت لإحياء ذكرى اليوم الدولي للتنوع البيولوجي في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣. وجرى تنظيم حلقة نقاش في مقر الأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي، على هامش الدورة الثالثة للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، بغرض إبراز الدور الهام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في كفالة الأمن المائي والتنمية المستدامة. وصدر مطبوع معنون "حلول طبيعية للأمن المائي" (متاح على الرابط www.cbd.int/ldb/2013/booklet/) يسلط الضوء على دور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في كفالة نوعية المياه وإمدادها وتوافرها، كما نُشرت على نطاق واسع رسائل من الأمين العام ومن رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. ونُظمت أيضا عمليات رصد وطنية ترمي إلى شحذ الوعي بالروابط بين التنوع البيولوجي والمياه في أكثر من ٥١ بلدا واحتفل أكثر من ١٧ من المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة باليوم الدولي.

٨٨ - وتسهم الأمانة بفعالية أيضا في الأعمال التحضيرية التي استهلها الفريق العامل دعما لمداوات الدول الأعضاء في الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية

المستدامة، بغرض تعميم مراعاة التنوع البيولوجي عند النظر في خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٨٩ - وعُقد الاجتماع الثاني عشر لفريق الاتصال المشترك المعني باتفاقيات ريو في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وأجرى مداولات بشأن التدابير الرامية إلى تحسين التعاون بين أمانات اتفاقيات ريو، خصوصا من خلال جناح اتفاقيات ريو، والجدول الزمني لاتفاقيات ريو، والأنشطة المشتركة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، فضلا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودخلت أيضا أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في شراكة مع مرفق البيئة العالمية لتنفيذ مشروع رائد بشأن تنفيذ الأنشطة المشتركة بين اتفاقيات ريو على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بمشاركة بعض البلدان المختارة.

واو - التوصيات

٩٠ - قد ترغب الجمعية العامة، في دورتها الثمانية والستين، في أن تقوم، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) تؤكد على أهمية متابعة وتنفيذ نتائج الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية؛

(ب) تطلب إلى جميع الأطراف تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(ج) تدعو جميع الأطراف وإدارات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية المعنية إلى الإسهام في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، ٢٠١١-٢٠٢٠؛

(د) تطلب إلى جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية التنوع البيولوجي أو تنضم إليها أن تقوم بذلك؛

(هـ) تطلب إلى جميع الأطراف في الاتفاقية التي لم تصدق بعد على بروتوكول ناغويا أو تنضم إليه أن تقوم بذلك؛

(و) تطلب إلى جميع الأطراف في الاتفاقية التي لم تصدق بعد على بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية وبروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي لبروتوكول كارتاخينا بشأن المسؤولية والجبر التعويضي أو تنضم إليهما أن تقوم بذلك.